

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

بالمجاز لأن الأسماء لا تدلّ على مدلولاتها لذاتها إذ لا مُناسبة بين الاسم والمسمّى ولذلك يجوز اختلافها باختلاف الأمم ويجوز تغييرها والثوب يسمى في لغة العرب باسمٍ وفي لغة العجم باسم آخر ولو سمّي الثوب فرساً والفرس ثوباً ما كان ذلك مستحيلاً بخلاف الأدلة العقلية فإنها تدلّ لذواتها ولا يجوز اختلافها أما اللغة فإنها تدلّ بوضع واصطلاح والعرب نطقت بالحقيقة والمجاز على وجه واحد فجعل هذا حقيقة وهذا مجازاً ضرباً من التحكم فإن اسم السبع وضع للأسد كما وضع للرجل الشجاع .

وطريق الجواب عن هذا أنا نسلّم له أن الحقيقة لا بدّ من تقديمها على المجاز فإن المجاز لا يُعقل إلا إذا كانت الحقيقة موجودة ولكن التاريخ مجهولٌ عندنا والجهل بالتاريخ لا يدلّ على عدم التقديم والتأخير .

وأما قوله : إنّ العربَ وضعت الحقيقة والمجاز وضعاً واحداً فباطلٌ بل العربُ ما وضعت الأسد اسماً لعين الرجل الشجاع بل اسم العين في حقّ الرجل هو الإنسان ولكن العربَ سمّيت الإنسان أسداً لمشابهة الأسد في معنى الشجاعة فإذا ثبت أن الأسماء في لغة العرب انقسمت انقساماً معقولاً إلى هذين النوعين نفسيّنا أحدهما حقيقة والآخر مجازاً فإن أنكرَ المعنى فقد جحد الضرورة وإن اعترف به ونازع في التسمية فلا مشاحة في الأسماء بعد الاعتراف بالمعانيولهذا لا يفهم من مُطْلَق اسم الحمار إلا البهيمة وإنما ينصرف إلى الرجل بقرينة ولو كان حقيقة فيهما لتناولهما تناولاً واحداً .

انتهى .

وقال إمام الحرمين في (التلخيص) والغزالي في (المنحول) : الظنّ بالأستاذ أنه لا يصحّ عنه هذا القول .

وقال التاج السبكي في شرح منهاج الأصول : نقلت من خط ابن الصلاح أن أبا القاسم بن كج حكى عن أبي علي الفارسي إنكارَ المجاز كما هو المحكيّ عن الأستاذ .

قلت : هذا لا يصحّ أيضاً فإن ابنَ جنّي تلميذُ الفارسي وهو أعلم الناس بمذهبه ولم يحك عنه ذلك بل حكى عنه ما يدلّ على إثباته .

قال ابن السبكي : وليس مرادُ مَنْ أنكرَ المجازَ في اللغة أن العربَ لم تَنْدُطْ بمثل